

أثر تطبيق المراجعة الداخلية كأحدى آليات الحوكمة في الحد من الفساد المالي في المصارف التجارية الواقعة في منطقة الخمس

د. أبو بكر جمعة اعويطيل

قسم المحاسبة/ كلية الاقتصاد والتجارة/ جامعة المرقب
Awaitil1966@yahoo.com

د. الصديق سالم اقتيبر

قسم المحاسبة/ كلية الاقتصاد والتجارة/ جامعة المرقب
Sa1976.00@gmail.com

د. امحمد عمر ابوسيف

قسم المحاسبة/ كلية الاقتصاد والتجارة/ جامعة المرقب
Emabusef2000@yahoo.com

المستخلص

تهدف هذه الدراسة إلي التعرف علي أثر تطبيق المراجعة الداخلية كأحدى آليات الحوكمة في الحد من الفساد المالي في المصارف التجارية الواقعة في منطقة الخمس.

وقد توصلت الدراسة لعدة نتائج أهمها : وجود أثر لأهلية المراجع الداخلي في تطبيق المراجعة لداخلية كأحدى آليات الحوكمة في الحد من الفساد المالي ، وجود اثر لجودة أداء عمل المراجع الداخلي في تطبيق المراجعة الداخلية ، يوجد أثر لموضوعية واستقلالية المراجع الداخلي في تطبيق المراجعة الداخلية كأحدى آليات الحوكمة في الحد من الفساد المالي في المصارف التجارية.

هذا وقد أوصت الدراسة بتوصيات أهمها : العمل علي زيادة الاهتمام بأهلية المراجع الداخلي من خلال إقامة برامج تدريبية داخلية وخارجية بشكل مستمر لضمان رفع مستوي كفاءتهم في مجال الحوكمة ، ضرورة الاهتمام باستقلالية المراجع الداخلي ، زيادة الاهتمام بجودة أداء عمل المراجع الداخلي من خلال بذل المراجع الداخلي العناية المهنية اللازمة عند أداء مهام عمله بالمصرف ، تطوير القوانين واللوائح والتشريعات التي تنظم مهنة المراجعة الداخلية بالمصارف التجارية.

الكلمات المفتاحية : الفساد المالي ، الحوكمة ، المراجع الداخلي



1 - المقدمة:

تعتبر ظاهرة الفساد المالي بصورة خاصة ظاهرة عالمية منتشرة في أغلب الدول ، إلا أنها أكثر في الدول النامية من الدول المتقدمة ، وقد حظيت هذه الظاهرة في الآونة الأخيرة باهتمام الباحثين في مختلف التخصصات وذلك لما للفساد المالي من آثار سلبية تعيق عجلة التنمية في المجتمعات.

ولقد أصدر مجلس إدارة مصرف ليبيا المركزي قراراً رقم (20) لسنة 2010 باعتماد دليل الحوكمة بالقطاع المصرفي ، للحد من الفساد المالي في المصارف ، ففي الدول العربية أصبح الفساد منتشراً في نواحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية فقد جاء في تقرير الشفافية الدولية أن الفساد في ليبيا يزداد عاما بعد عام حيث احتلت ليبيا المرتبة 170 ضمن مؤشر مدركات الفساد للعام 2018 بحسب التقرير الصادر عن منظمة الشفافية الدولية وبهذا تكون ليبيا قد تقدمت نقطة واحدة عن العام الماضي حيث كان ترتيبها في المؤشر 171 من أصل 180 دولة شملها التصنيف ، ويعد هذا مؤشرا خطيرا على أن البلاد ما زالت تعاني من الفساد بالرغم من جهود الأجهزة الرقابية المحلية التي رصدت عمليات فساد بمليارات الدولارات ، ويتولى مؤشر التصنيف 180 وفقا لمدركات انتشار الفساد في قطاعها العام استناداً إلى آراء الخبراء والمسؤولين في مجال الأعمال ، وذلك حسب مقياس يتراوح بين 0 و 100 نقطة ، حيث تمثل النقطة الصفر البلدان الأكثر فساداً في حين تمثل النقطة 100 البلدان الأكثر نزاهة. (ليبيا من بين أكثر الدول فسادا ، 2018)

حيث أن المراجعة الداخلية إحدى الآليات حوكمة الشركات وخط الدفاع الأول للحد من الفساد المالي والإداري ، وأداة مهمة الإدارة في تنظيم سير العمل وضمان حسن اداء العمليات والأنشطة المختلفة ، والحصول على قوائم مالية على درجة عالية من الشفافية والإفصاح الكامل والمصادقية والاستقلالية لخدمة لأصحاب المصالح من مساهمين ومقرضين ومصارف.

2 - الدراسات السابقة:

تناولت العديد من الدراسات موضوع أثر تطبيق المراجعة الداخلية كإحدى آليات الحوكمة في الحد من الفساد المالي ، وفيما يلي أهم الدراسات التي أستطاع الباحثون الوصول إليها وسيتم عرضها حسب تاريخ إعدادها وهي:

أولاً : الدراسات باللغة العربية

دراسة (عبدالستار، 2017) بعنوان : " آليات الحوكمة ودورها في الحد من الفساد المالي والإداري في الشركات المملوكة للدولة ".

تهدف الدراسة إلى إلقاء الضوء على مفهوم حوكمة الشركات ، نشأتها وتطورها ، أهميتها ومبرراتها ، ومفهوم الفساد المالي والإداري وأسباب حدوثه وأبرز مظاهره ونتائجه ، وكذلك استعراض دور آليات الحوكمة في الحد من الفساد المالي والإداري في الشركات المملوكة للدولة ، واعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي ، حيث تم الاطلاع على عدد من البحوث والدراسات والدوريات والمجلات العلمية المتخصصة ، بالإضافة إلى الاطلاع على آليات وقواعد الحوكمة الصادرة عن المنظمات والهيئات العالمية والمحلية ، وأهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة تتمثل في: (1) - إن حوكمة الشركات واحدة من الآليات التي أصبح من الضروري تطبيقها في معظم المؤسسات ، سواء أكانت حكومية أم خاصة بهدف تحقيق إدارة رشيدة فعالة تحقق مصالح جميع





المتعاملين مع المؤسسة، (2)- هنالك محدودية في انتشار الفساد المالي والإداري داخل القطاع المصرفي الخاص في العراق كما أن القطاع المصرفي الخاص يعد من أكثر القطاعات رقابة في العراق ، وأهم توصيات الدراسة تتمثل في : (أ)- على الرغم من إصدار المصرف المركزي في العراق تعليمات بضرورة تطبيق حوكمة الشركات سواء في المصارف التقليدية أو الإسلامية إلا أن تطبيقها ما زال محدود ، ومن ثم يجب على الجهات الرقابية أن تزيد من إلزامها للمصارف في توسيع تطبيقها للحوكمة ، (ب)- تطبيق الحوكمة الالكترونية داخل القطاع المصرفي الخاص في العراق ، يساهم بشكل كبير في الحد من الفساد بكل اشكاله ، (ج)- نشر ثقافة مكافحة الفساد داخل المؤسسة المصرفية وتفعيل دور الرقابة غير الرسمية داخل المؤسسات.

دراسة (عوض ، 2017) بعنوان : " آليات الحوكمة وأثرها على الأداء المتميز ، دراسة تحليلية في عينة من المصارف الأهلية العراقية ."

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة آليات الحوكمة وأثرها على الأداء المتميز ، ولأجل تحقيق ذلك اعتمدت الدراسة على آليات الحوكمة الداخلية المتمثلة في (مجلس الإدارة ، الإفصاح والشفافية ، والمراجعة الداخلية) وآليات الحوكمة الخارجية المتمثلة في (المراجعة الخارجية ، فاعلية المساهمين وأصحاب المصالح ، والتشريعات والقوانين) وبيان أثرهما على الأداء المتميز ، ولغرض معرفة طبيعة العلاقة بين المتغيرات أعدت استمارة استبانته وزعت على عينة الدراسة المكونة من (6) مصارف وحجم العينة بلغ (60) فرد يمثلون أعضاء مجالس الإدارات ومدراء الفروع في تلك المصارف ، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات أهمها وجود علاقة معنوية (موجبة) بين تطبيق آليات الحوكمة وتحقيق الأداء المتميز في المصارف عينة الدراسة، ووضعت عدد من التوصيات أهمها ضرورة الاهتمام من قبل المصارف عينة الدراسة بالتطورات المعرفية والمفاهيم الحديثة كموضوع الحوكمة بمختلف أبعادها وإجراء البحوث والدراسات من أجل تعميق وفهم أهميتها في خلق التميز في الاداء.

دراسة (زاهر وآخرون ، 2014) بعنوان : " الحوكمة المؤسسية ودورها في الحد من الفساد المالي والإداري في القطاع المصرفي الخاص في سورية ."

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة أثر تطبيق الحوكمة المؤسسية ودورها في الحد من الفساد المالي والإداري في القطاع المصرفي الخاص في سورية، حيث استخدمت هذه الدراسة المنهج التحليل الوصفي وأسلوب الاستسقاء الميداني لآراء عينة الدراسة ، كما استخدمت البرنامج الإحصائي SPSS لاختبار فرضيات الدراسة كما أن مجتمع الدراسة يتكون من المصارف الخاصة العاملة في البيئة السورية ، وعينة الدراسة تتكون من أعضاء مجالس الإدارة والمديرين التنفيذيين والمدراء الماليين والمراجعين الداخليين ، حيث أن أهم نتائج الدراسة المتوصل إليها تتمثل في أن المصارف الخاصة السورية تعتمد المبادئ الأساسية للحوكمة ، كما توصلت الدراسة إلى أن تطبيق مبادئ الحوكمة له علاقة معنوية جيدة في الحد من الفساد المالي والإداري في هذه المصارف.

دراسة (عبد المغيث ، 2009) بعنوان : " دور المراجعة الداخلية في الحد من مخالفات التزوير والاختلاس في القطاع العام ."

تهدف هذه الدراسة إلى دور المراجعة الداخلية في الحد من مخالفات التزوير والاختلاس في القطاع العام مع أهمية وضرورة وجود المراجعة الداخلية بالمؤسسات والوحدات الحكومية ذات الكفاءة التي تمكنهم من الحد وتقليل الاختلاسات والتزوير التي ظهرت بصورة كبيرة في الآونة الأخيرة ، استخدمت الدراسة المنهج التاريخي من خلال عرض للدراسات السابقة ، المنهج الاستنباطي للتعرف على أبعاد المشكلة المرتبطة بموضوع الدراسة

أثر تطبيق المراجعة الداخلية كإحدى آليات الحوكمة في الحد من الفساد المالي في المصارف التجارية

جامعة المرقب

د. أبو بكر اعويطيل ؛ د. الصديق اقتبير ؛ د. امحمد أبو سيف



المنهج الاستقرائي لاختبار فرضيات الدراسة ، وعمل استمارة الاستبانة وتحليلها بالطرق الإحصائية والرياضية بالإضافة إلى الاطلاع على المراجع والمصادر العلمية ذات العلاقة المباشرة بموضوع الدراسة ، توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها : تعتمد جهود دعم دور مهنة المراجعة الداخلية في مواجهة ظاهرة الفساد المالي والإداري علي تطوير مبادئ التطبيق الأمثل لمنظومة الرقابة علي تحقيق أكبر قدر من الاستقلالية للمراجعة الداخلية ، عدم وجود قانون للمراجعة الداخلية واعتمادها علي اللوائح المنظمة للعمل يؤدي إلي عدم تطور المراجعة الداخلية وحمايتها وتحقيق استقلاليتها ، الفجوة المتزايدة بفعل التضخم بين الدخول النقدية للعاملين في الدولة واحتياجاتهم المالية الحقيقية لمواجهة متطلبات الحياة أدت إلي تقوية الدافع لارتكاب صور الفساد لصعوبة سد الفجوة بأساليب مشروعة ، عدم تنفيذ الإجراءات الجنائية من واقع تقارير المراجعة الداخلية وتأخيرها إلي سنوات عديدة أو تسويتها يؤدي إلي زيادة الاعتداء علي المال العام ، توصلت الدراسة إلي عدة توصيات أهمها : لأهمية دور المراجعة الداخلية والوفاء بمسئولياتها الملقاة علي عاتقها لابد من الاهتمام بوضعها التنظيمي واستقلاليتها وتطبيقها للمعايير المهنية الدولية المنظمة للمهنة حتى تواكب تعريفها الحديث ، ضرورة وجود قانون للمراجعة الداخلية يحقق لها الحماية والاستقلالية والقوة والاهتمام بالدور البناء والتقوي للمراجعة الداخلية لمواجهة الفساد المالي والإداري ، سد الثغرات بين الدخول النقدية للعاملين في الدولة واحتياجاتهم المالية الحقيقية لمواجهة متطلبات الحياة ، ضرورة تنفيذ الإجراءات بواسطة الأجهزة الامنية وفق تقارير المراجعة الداخلية عند اكتشاف المخالفات المالية المدعومة بالأدلة والمستندات.

دراسة (نسمان ، 2009) بعنوان : " دور إدارات المراجعة الداخلية في تفعيل مبادئ الحوكمة (دراسة تطبيقية على قطاع المصارف العاملة في فلسطين) ."

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل ومناقشة دور إدارات المراجعة الداخلية في تفعيل مبادئ الحوكمة في المصارف العاملة في فلسطين، استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي في إجراء الدراسة من خلال جمع البيانات من مصادرها الأولية والثانوية حيث تم جمع البيانات من خلال استبانة أعدت خصيصا لهذا الغرض ، وتم توزيعها على مجتمع الدراسة البالغ عدده (60) مراجعاً داخلياً في المصارف في فلسطين ، واستخدمت الدراسة برنامج التحليل الإحصائي (SPSS) في تحليل البيانات ، واختبار الفرضيات ، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها : أن هناك تأثير كبير للميثاق الأخلاقي للمراجعة الداخلية على حوكمة المصارف ، وأن تطور معايير المراجعة الداخلية يساهم بشكل رئيسي في تحسين الحوكمة في المصارف لإنجاز العديد من الأهداف ، ولضمان تنفيذ أعمال الحوكمة يجب أن يتواجد التنظيم الإداري والمهني المتكامل والذي يشمل على وجود مجلس الإدارة ولجنة المراجعة وإدارة المراجعة الداخلية ، ولجنة إدارة المخاطر ، وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات كان من أهمها : ضرورة تعميق المفاهيم والمبادئ التي قضت بها المعايير الدولية للمراجعة الداخلية لدى كافة المراجعين الداخليين من خلال عقد الدورات التدريبية التأهيلية اللازمة والعمل على متابعة تحديث وتطوير التطبيقات السليمة لمعايير المراجعة الداخلية ، وضرورة بذل العناية الكاملة من قبل سلطة النقد الفلسطينية في مجال التزام المصارف بمبادئ وقواعد الحوكمة والتعليمات الصادرة عنها ، والعمل على نشر مفهوم وثقافة الحوكمة لدى كافة الأطراف ذات العلاقة ، وإصدار النشرات والتعليمات التي تعكس دور وأهمية الحوكمة ، والالتزام بقواعدها ومبادئها في المصارف العاملة بفلسطين.



ثانياً : الدراسات باللغة الإنجليزية

دراسة (Bilal & Twafik , 2018) بعنوان : " تأثير المراجعة الداخلية على فعالية حوكمة الشركات في القطاع المصرفي في سلطنة عمان ."

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة تأثير المراجعة الداخلية على فعالية حوكمة الشركات في البنوك التجارية المدرجة في سوق مسقط للأوراق المالية (MSM) في سلطنة عمان ، لقد تم استخدام استبيان لجمع البيانات وتم توزيعه على (100) من رؤساء وكبار الموظفين بإدارات المراجعة الداخلية في البنوك التجارية ، وأيضاً تم استخدام نموذج الانحدار احتوى على خمسة متغيرات مستقلة وهي : استقلالية المراجعة الداخلية ، بذل الكفاءة والعناية المهنية الواجبة ، طبيعة العمل، تحسين برنامج ضمان الجودة ، إدارة نشاط المراجعة الداخلية ، وأهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة : أنه يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية إيجابية مهمة بين المراجعة الداخلية وفعالية حوكمة الشركات للمتغيرات المراجعة الداخلية المتمثلة في : استقلالية المراجعة الداخلية ، بذل الكفاءة والعناية المهنية الواجبة ، طبيعة العمل حيث ارتبطت بشكل كبير بحوكمة الشركات ، وفيما يتعلق بتحسين برنامج ضمان الجودة ، وإدارة نشاط المراجعة الداخلية ، فإن تأثيرهما على حوكمة الشركات ليس ذا دلالة إحصائية.

دراسة (Rabrenovic, et, al) (2018) بعنوان : " آليات حوكمة الشركات ودورها في الحد من الفساد المالي والإداري ."

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على دور آليات حوكمة الشركات في الحد من الفساد المالي والإداري، كما هدفت إلى تسليط الضوء على مفهوم الفساد المالي والإداري من خلال مراجعة أسبابه وأثاره الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ، وكذلك معالجة القضايا التعريفية لمفهوم حوكمة الشركات ومبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ومختلف المزايا والآليات المختلفة التي يمنحها الحوكمة من اجل معالجة ظاهرة الفساد المالي والإداري ، حيث أن أهم نتائج التي توصلت إليها الدراسة ان تطبيق حوكمة الشركات هو الحل الفعال للتصدي للفساد المالي والإداري ، كما توصلت أيضا إلى وجود دور مؤثر لحوكمة الشركات في حماية مصالح الأفراد والشركات في الجوانب الاقتصادية والقانونية والاجتماعية ، كما أن الحوكمة تساعد في جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية.

دراسة (In'airat , 2015) بعنوان : " دور حوكمة الشركات في الحد من الاحتيال والغش من وجهة نظر بيئة الأعمال السعودية ."

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة دور حوكمة الشركات في الحد من مستوى الاحتيال ، وذلك بفحص ثلاثة عناصر رئيسية لحوكمة الشركات وهي (المراجعة الداخلية ، الرقابة الداخلية ، المراجعة الخارجية) ، حيث تم توزيع (160) استبان على المدراء التنفيذيين وكانت نسبة الردود الاستثمارات الصالحة للتحليل 43.8%، وأهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن المراجعة الداخلية باعتبارها أحد آليات الحوكمة هي الأكثر أهمية في الحد من مستوى الاحتيال.



ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة :

تعتبر هذه الدراسة امتداد للدراسات السابقة التي تناولت هذا الموضوع ، إلا أن هذه الدراسة تعتبر من القلائل حسب علم الباحثين في البيئة المحلية ، وبعد الإطلاع على الدراسات السابقة المتعلقة بالموضوع ومع استقرار وعرض أهم نتائج الدراسات السابقة المتعلقة بآليات الحوكمة وأثرها في الحد من الفساد المالي ، وأن هذه الدراسة تناولت أثر تطبيق المراجعة الداخلية كإحدى آليات الحوكمة في الحد من الفساد المالي في المصارف التجارية الواقعة في منطقة الخمس.

3 - مشكلة الدراسة:

لقد شهدت العديد من دول العالم المتقدم والنامي الأزمات الاقتصادية والمالية ، ولقد كان من أبرز دواعيها ضعف الإدارة وآليات الرقابة الداخلية وعدم كفاية الإفصاح المحاسبي وانعدام الشفافية والمصادقية والأمانة وغياب المساءلة في شركات القطاع العام والخاص ، الأمر الذي دعا إلى ضرورة استخدام آليات جديدة لاستعادة كفاءة وفعالية الإدارة ونظم الرقابة الداخلية مما دفع باتجاه تطبيق الحوكمة المؤسساتية كأحد المفاهيم الحديثة الملحة والضرورية بوصفها أحد الحلول المقترحة لإزالة التشوّهات التي اكتنفت النظم الإدارية والمحاسبية في القطاع العام ومحاربة الفساد الإداري والمالي والذي يعتبر استغلال السلطة أحد أبرز وجوهه في الدول النامية ، حيث تواجه اقتصاديات العديد من الدول وخاصة تلك التي تمر بمرحلة انتقالية سواء كانت سياسية أو اقتصادية ، مثل التحول من الأنظمة الشمولية إلى الديمقراطية تحدى كبير يتمثل بزيادة فرص ممارسة الفساد المالي بسبب ضعف الأجهزة الرقابية والقضائية في مواجهة هذا الفساد.

وبذلك تسعى هذه الدراسة إلى الوقوف على معرفة أثر تطبيق المراجعة الداخلية كإحدى آليات الحوكمة في الحد من الفساد المالي في المصارف التجارية الواقعة في منطقة الخمس.

واستنادا لما تقدم تتمثل مشكلة الدراسة في الإجابة على التساؤل التالي:

ما هو أثر تطبيق المراجعة الداخلية كإحدى آليات الحوكمة في الحد من الفساد المالي في المصارف التجارية الواقعة في منطقة الخمس؟

ولإجابة على هذا التساؤل تم وضع تساؤلات فرعية الآتية:

1 - هل يوجد أثر لأهلية المراجع الداخلي في تطبيق المراجعة الداخلية كإحدى آليات الحوكمة في الحد من الفساد المالي في المصارف التجارية الواقعة في منطقة الخمس؟

2 - هل يوجد أثر لاستقلالية وموضوعية المراجع الداخلي في تطبيق المراجعة الداخلية كإحدى آليات الحوكمة في الحد من الفساد المالي في المصارف التجارية الواقعة في منطقة الخمس؟

3 - هل يوجد أثر لجودة أداء عمل المراجع الداخلي في تطبيق المراجعة الداخلية كإحدى آليات الحوكمة في الحد من الفساد المالي في المصارف التجارية الواقعة في منطقة الخمس؟

4 - أهمية الدراسة:

تأتي أهمية الدراسة من أهمية الموضوع نفسه وذلك من خلال معرفة أثر تطبيق المراجعة الداخلية كإحدى آليات الحوكمة في الحد من الفساد المالي في المصارف التجارية الواقعة في منطقة الخمس ، الذي يعيق تحقيق



التنمية الاقتصادية لعقود وربما لقرون، حيث أن الأهمية من الناحية النظرية تتمثل في إثراء المكتبات العلمية حول أثر تطبيق المراجعة الداخلية كإحدى آليات الحوكمة في الحد من الفساد المالي في المصارف التجارية، وأن الأهمية من الناحية التطبيقية تتمثل في أثر تطبيق المراجعة الداخلية كإحدى آليات الحوكمة في الحد من الفساد المالي، حيث أن عمل المراجعة الداخلية يركز على ثلاثة عناصر أساسية على أساسها يتحدد درجة تأثيرها في حوكمة المؤسسات والمتمثلة أهلية واستقلالية وموضوعية وجودة أداء عمل المراجع الداخلي ، حيث إن بتطبيقها يحد من الفساد المالي في المصارف التجارية.

5 - أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة لتحقيق الأهداف الآتية:

- 1 - معرفة أثر تطبيق المراجعة الداخلية كإحدى آليات الحوكمة في مكافحة الفساد المالي في المصارف التجارية الواقعة في منطقة الخمس.
- 2 - استعراض الإطار النظري للمراجعة الداخلية كإحدى آليات الحوكمة ويتمثل في مفهومها وتطورها وأهميتها والمعايير الدولية للمراجعة الداخلية ودورها في محاربة الفساد.
- 3 - تقديم بعض المقترحات والتوصيات لتوضيح أثر تطبيق المراجعة الداخلية في الحد من الفساد المالي في المصارف التجارية الواقعة في منطقة الخمس.

6 - فرضيات الدراسة:

من خلال مشكلة الدراسة تم استنتاج الفرضية الرئيسية التالية:

H_0 : لا يوجد أثر لتطبيق المراجعة الداخلية كإحدى آليات الحوكمة في الحد من الفساد المالي في المصارف التجارية الواقعة في منطقة الخمس.

للوصول إلى قبول أو رفض هذه الفرضية تم وضع الفرضيات الفرعية التالية:

الفرضية الفرعية الأولى:

H_{01} : لا يوجد أثر لأهلية المراجع الداخلي في تطبيق المراجعة الداخلية كإحدى آليات الحوكمة في الحد من الفساد المالي في المصارف التجارية الواقعة في منطقة الخمس.

الفرضية الفرعية الثانية:

H_{02} : لا يوجد أثر لاستقلالية وموضوعية المراجع الداخلي في تطبيق المراجعة الداخلية كإحدى آليات الحوكمة في الحد من الفساد المالي في المصارف التجارية الواقعة في منطقة الخمس.

الفرضية الفرعية الثالثة:

H_{03} : لا يوجد أثر لجودة أداء عمل المراجع الداخلي في تطبيق المراجعة الداخلية كإحدى آليات الحوكمة في الحد من الفساد المالي في المصارف التجارية الواقعة في منطقة الخمس.



أثر تطبيق المراجعة الداخلية كإحدى آليات الحوكمة في الحد من الفساد المالي في المصارف التجارية

جامعة المرقب

د. أبو بكر اعويطيل ؛ د. الصديق اقبير ؛ د. امحمد أبو سيف

7 - حدود الدراسة: وتحدد الدراسة بالحدود التالية:

أ - حدود مكانية : جميع المصارف التجارية الواقعة في منطقة الخمس.

ب - حدود بشرية : رؤساء أقسام المراجعة الداخلية وجميع الموظفين بأقسام المراجعة الداخلية في المصارف التجارية الواقعة في منطقة الخمس.

ج - حدود زمنية : خلال الفترة الواقعة ما بين شهر يناير إلى شهر ديسمبر لسنة 2019.

8 - منهجية الدراسة:

تُعتبر مرحلة منهجية الدراسة من أهم المراحل في البحث العلمي ، لما لها من أثر كبير على صحة وفاعلية الاستنتاجات والتوصيات التي سيتم التوصل إليها، حيث تم استخدام المنهج الوصفي بالنسبة للإطار النظري من خلال الدوريات والمجلات العلمية والدراسات السابقة ذات العلاقة بالموضوع وكذلك ما هو متوفر على شبكة الانترنت ، وتم استخدام المنهج التحليلي من خلال تصميم استبيان يحتوي على مجموعة من الاسئلة تم توزيعها على عينة الدراسة وذلك بالاعتماد على البرنامج الإحصائي (SPSS) لاختبار فرضيات الدراسة.

8-1 : مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من جميع المصارف التجارية الواقعة في منطقة الخمس ، حيث أن المصارف التجارية الواقعة في منطقة الخمس تتمثل في الآتي :

- 1 - مصرف التجاري فرع الخمس.
- 2 - مصرف الوحدة فرع الخمس.
- 3 - مصرف الصحاري فرع الخمس.
- 4 - مصرف الصحاري فرع سوق الخميس.
- 5 - مصرف الجمهورية فرع الخمس.
- 6 - مصرف الجمهورية فرع الميناء.
- 7 - مصرف الجمهورية فرع سوق الخميس.
- 8 - مصرف شمال إفريقيا فرع الخمس.

وتتكون عينة الدراسة من رئيس قسم المراجعة الداخلية وجميع الموظفين بقسم المراجعة الداخلية في المصارف التجارية الواقعة في منطقة الخمس ، ونظراً لصغر حجم العينة فقد تم استخدام طريقة الحصر الشامل لاستخراج عينة الدراسة.

8-2 : أسلوب جمع البيانات:

1 - المصادر الثانوية :

وهي مصادر المعلومات الجاهزة المتوفرة في المكتبات من كتب ودوريات ومراجع ومقالات حول موضوع الدراسة وكذلك البحوث والدراسات المنشورة في المجلات العلمية.

2 - المصادر الأولية :

حيث أنها تغطي الجزء الميداني عن طريق جمع البيانات من الاستبيانات الموزعة علي رؤساء أقسام المراجعة الداخلية وجميع الموظفين التابعين للأقسام، وسيتم تفرغ هذه البيانات في جداول لإدخالها في برنامج الإحصائي (SPSS) وقد اعتمد مستوي الدلالة 5 % الذي يقابله مستوي ثقة 95 % لتفسير النتائج.



9 - الإطار النظري للدراسة:

لقد حظيت الحوكمة بالعديد من الاهتمام في الأونة الأخيرة نتيجة لعدد من حالات الفشل المالي والإداري التي اهتمت بها العديد من الشركات الكبرى في الولايات المتحدة الأمريكية ودول شرق آسيا علي سبيل المثال ، ومن خلال دراسة الأسباب التي أدت إلى حدوث هذا الفشل المالي والإداري تبين أن انعدام أسلوب الحوكمة يمكن القائمين علي الشركة أو المؤسسة من الداخل سواء كان مجلس الإدارة أو المديرين أو الموظفين العموميين من تفضيل مصلحتهم الشخصية علي حساب مصلحة المساهمين والدائنين وأصحاب المصلحة الآخرين مثل العملاء وعموم الجمهور. (المليحي ، 2008)

1/9 - مفهوم حوكمة الشركات :

الحوكمة لغة : من حكم الشيء وأحكمه أي منعه من الفساد.

وإصطلاحاً : هي القواعد والإجراءات التي تتبع لضبط وتنظيم العلاقات بين ملاك الشركة وإدارتها وأصحاب المصالح فيها من أجل تحقيق الأداء والفعالية وحفظ حقوق كل منهم وتمكينهم من الرقابة وتقييم الأداء. (عبد الحليم محمد ، 2008)

يعد مصطلح الحوكمة الترجمة المختصرة التي راجت للمصطلح CORPORATE GOVERNANCE أما الترجمة العلمية والتي اتفق عليها فهي : ((أسلوب ممارسة سلطات الإدارة الرشيدة)) .

وقد تعددت التعريفات المقدمة لهذا المصطلح ، بحيث يدل كل مصطلح عن وجهة النظر التي يتبناها مقدم هذا التعريف :

فتعرف مؤسسة التمويل الدولية IFC الحوكمة بأنها ((هي النظام الذي يتم من خلاله إدارة الشركات والتحكم في أعمالها)) . (الخلاق ، 2009)

كما تعرفها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OFCD بأنها ((ذلك النظام الذي يتم من خلاله توجيه وإدارة شركات الأعمال)) (الصيام ، 2009)

وهناك من يعرفها بأنها : ((مجموعة من العمليات والإجراءات والسياسات والقوانين والمؤسسات التي تؤثر علي طريقة توجيه أو إدارة مؤسسة (شركة) أو السيطرة عليها . (ضحاوي ، 2010)

ومن خلال التعريفات السابقة يمكن للباحثين استنتاج التعريف التالي :

الحوكمة هي عبارة عن تلك القواعد والأنظمة التي تستخدم وتطبق في المؤسسة بغرض تقليل حالات الغش وتجنب الصراعات بين أطراف الشركة ومساعدة وتوجيه مجلس الإدارة.

2/9 - أهداف حوكمة الشركات :

من أهم أهداف حوكمة الشركات ما يلي : (مطير ، 2014)

- 1 - محاربة الفساد بكل صورة سواء كان فساداً مالياً أم أدارياً.
- 2 - جذب الاستثمارات سواء الأجنبية أو المحلية والحد من هروب رؤوس الأموال.
- 3 - تحقيق الاستقرار والمصداقية للقطاعات المالية علي المستوى المحلي والدولي.



أثر تطبيق المراجعة الداخلية كإحدى آليات الحوكمة في الحد من الفساد المالي في المصارف التجارية.....

د. أبو بكر اعويطيل ؛ د. الصديق اقبير ؛ د. امحمد أبو سيف
جامعة المرقب

4 - تدعيم عنصر الشفافية في كافة معاملات وعمليات الشركات وإجراءات المحاسبة والمراجعة المالية بالشكل الذي يمكن من ضبط عناصر الفساد في أي مرحلة.

5 - تحسين وتطوير إدارة الشركات ومساعدة المديرين ومجلس الإدارة علي بناء إستراتيجية سليمة وضمن اتخاذ قرارات الناجحة.

6 - تحقيق أمكانية المنافسة في الأجل الطويل.

7 - زيادة الثقة في الاقتصاد القومي وتعميق دور سوق المال وزيادة قدرته علي تنمية المدخرات ورفع معدلات الاستثمار.

8 - ضمان مراجعة الأداء المالي وحسن استخدام أموال الشركة ومدى الالتزام بالقانون والإشراف علي المسؤولية الاجتماعية.

9 - تعميق ثقافة الالتزام بالمبادئ والمعايير المتفق عليها وخلق أنظمة للرقابة الذاتية.

3/9 - مبادئ حوكمة الشركات :

من أجل بناء نظام سليم للحوكمة أو إصلاح نظام حوكمة قائم قامت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD بوضع هيكل متكامل لنظام الحوكمة مشتملا علي مبادئ حوكمة الشركات واعتبرت هذه المبادئ بمثابة مرجعيات للاستعانة والاسترشاد بها والتي يمكن تلخيصها كما يلي : (مطير ، 2014)

1 - ضمان وجود أساس لإطار فعال لحوكمة الشركات يشجع علي شفافية وكفاءة الأسواق وأن يكون متوافقا مع حكم القانون وأن يحدد بوضوح توزيع المسؤوليات بين مختلف الجهات الإشرافية والتنظيمية والتنفيذية.

2 - حقوق المساهمين : ينبغي أن يكون إطار أساليب ممارسة الحوكمة في الشركات حماية حقوق المساهمين ويجب أن يكون المساهمون علي معرفة كاملة بما يحدث داخل الشركة.

3 - المعاملة المتساوية للمساهمين.

4 - دور أصحاب المصالح في حوكمة الشركات : يجب أن تتضمن مبادئ حوكمة الشركات تحديد دور أصحاب المصالح من موردين ومقرضين وموظفين ومستهلكين وغيرهم كما يحددها القانون واحترام الحقوق القانونية لأصحاب المصالح وإتاحة التعويض عن أي انتهاك لتلك الحقوق وتشجيع التعاون الفعال بين الشركات وأصحاب المصالح.

5 - الإفصاح والشفافية : يجب الإفصاح الصحيح في الوقت المناسب عن كافة الموضوعات الهامة المتعلقة بالشركة بما في ذلك المركز المالي وتطور الأداء وبيانات حقوق الملكية.

6 - مسؤولية مجلس الإدارة : يجب أن تتضمن مبادئ الحوكمة مسؤوليات مجلس الإدارة وبحيث أن تكون واضحة ومحددة وسواء من حيث الصلاحيات والمسؤوليات والحقوق والواجبات والمزايا والأجور الخ.

4/9 - دليل الحوكمة في القطاع المصرفي :

بتاريخ 2010/07/15 أصدر مجلس إدارة مصرف ليبيا المركزي قراراً رقم (20) لسنة (2010) بشأن اعتماد دليل الحوكمة بالقطاع المصرفي ، يحتوي على ستة فصول كما يلي : (دليل الحوكمة ، 2010)



الفصل الأول يحتوي على تعريفات عامة ويتضمن الآتي :-

أولاً : أعضاء مجالس الإدارة - ثانياً : الأعضاء المستقلون - ثالثاً : المؤسسات التابعة - رابعاً : المؤسسات الزميلة - خامساً : المؤسسات الشقيقة - سادساً : المؤسسات المرتبطة - سابعاً : الإدارة التنفيذية أو الإدارة العليا - ثامناً : المدراء الرئيسيون - تاسعاً : تضارب المصالح - عاشراً : الأطراف ذات العلاقة.

الفصل الثاني يحتوي على حقوق المساهمين ويتضمن الآتي :-

أولاً : ملكية الأسهم - ثانياً : المشاركة في الجمعية العمومية - ثالثاً : المعاملة المتوازنة والمتكافئة.

الفصل الثالث يحتوي على مجلس الإدارة ويتضمن الآتي :-

أولاً : تمهيد - ثانياً : تكوين المجلس وحجمه - ثالثاً : شروط عضوية المجلس - رابعاً : المزايا المالية والعينية لرئيس وأعضاء المجلس - خامساً : دور المجلس ويشمل : أ- تعزيز القيم الأخلاقية ب- الإشراف على أعمال المصرف ج- تقييم إجراءات الحوكمة د- متابعة أعمال الإدارة هـ- تعيين المدير العام والمدراء الرئيسيين و- تعزيز البيئة الرقابية وتشمل (إدارة المراجعة الداخلية - المراجعات الخارجية - وحدة الامتثال) ز- الإشراف على المؤسسات التابعة - سادساً : اجتماعات المجلس - سابعاً : أحكام عامة.

الفصل الرابع يحتوي على اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة ويتضمن :-

أولاً : تمهيد وأحكام عامة - ثانياً : لجنة المراجعة وتشمل الآتي : أ - أهداف لجنة المراجعة ب - تكوين لجنة المراجعة ج - اجتماعات لجنة المراجعة د - مهام لجنة المراجعة وتشمل : (المراجعين الخارجيين - إدارة المراجعة الداخلية - وحدة الامتثال - وحدة المعلومات المالية - مهام أخرى) - ثالثاً : لجنة إدارة المخاطر وتتمثل فيما يلي : (أ - هدف لجنة إدارة المخاطر ب - تكوين لجنة إدارة المخاطر ج - اجتماعات لجنة إدارة المخاطر د - مهام لجنة إدارة المخاطر) - رابعاً : لجنة التعيينات والمكافآت وتشمل (أ - هدف لجنة التعيينات والمكافآت ب - تكوين لجنة التعيينات والمكافآت ج - اجتماعات لجنة التعيينات والمكافآت د - مهام لجنة التعيينات والمكافآت) - خامساً : لجنة الحوكمة وتشمل ما يلي : (أ - هدف لجنة الحوكمة ب - تكوين لجنة الحوكمة ج - اجتماعات لجنة الحوكمة د - مهام لجنة الحوكمة) .

الفصل الخامس يحتوي على الإفصاح ويتضمن :-

أولاً : تمهيد - ثانياً : الإفصاح للمساهمين ويشمل (أ - عن النتائج التشغيلية والمالية ب - عن الأهداف الاستراتيجية ج - عن هيكل المساهمات د - عن المعلومات المتعلقة بمجلس الإدارة والإدارة العليا هـ - عن ممارسات الحوكمة و - عن التعامل مع الأطراف ذات العلاقة ز - عن الموارد البشرية) - ثالثاً : الإفصاح للمتعاملين والجمهور ويشمل (أ - التقارير المالية ب - المعلومات الإدارية) - رابعاً : الإفصاح لمصرف ليبيا المركزي - خامساً : الإفصاح لسوق الأوراق المالية.

الفصل السادس يحتوي على متطلبات أخرى ويتضمن :-

أولاً : التزامات المساهمين من القطاع العام - ثانياً : التقيد بالالتزامات المقررة قانوناً.

حيث أن الفصل الثالث يحتوي على مجلس الإدارة ويتضمن في الفقرة الخامسة : دور المجلس ويشمل في الفقرة و- تعزيز البيئة الرقابية وتشمل (إدارة المراجعة الداخلية).



أثر تطبيق المراجعة الداخلية كإحدى آليات الحوكمة في الحد من الفساد المالي في المصارف التجارية

جامعة المرقب

د. أبو بكر اعويطيل ؛ د. الصديق اقتبير ؛ د. امحمد أبو سيف

فيما يخص إدارة المراجعة الداخلية تتضمن الآتي:

- إعطاء الأهمية اللازمة لوظائف المراجعة الداخلية وأنظمة الضبط الداخلي وتوعية جميع دوائر وأقسام وموظفي المصرف بأهمية هذه الوظائف.
 - مناقشة جميع التقارير والمذكرات المرفوعة من إدارة المراجعة الداخلية في الوقت المناسب وتكليف الإدارة العليا باتخاذ الإجراءات المناسبة والسريعة لمعالجة ما يرد في التقارير والمذكرات من ملاحظات.
 - الحرص على استقلالية إدارة المراجعة الداخلية من خلال قيام المجلس بتعيين مدير الإدارة بناء على اقتراح لجنة المراجعة ولجنة التعيينات والمكافآت المنبثقين عنه وحصص خطوط الإبلاغ الخاصة بإدارة المراجعة الداخلية في مجلس الإدارة مجتمعاً أو لجنة المراجعة المنبثقة عنه.
 - تكليف إدارة المراجعة الداخلية بمراجعة أنظمة وإجراءات الضبط الداخلي ودراسة مدى كفايتها واقتراح السبل اللازمة لتطويرها وتحديثها.
 - وأن الفصل الرابع يحتوي على اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة ويتضمن في الفقرة الثانية : لجنة المراجعة وتشمل في الفقرة : د - مهام لجنة المراجعة وتشمل : (إدارة المراجعة الداخلية)
- فيما يخص إدارة المراجعة الداخلية تتضمن الآتي:
- تقديم التوصية حول ترشيح مدير إدارة المراجعة الداخلية قبل تعيينه من قبل مجلس الإدارة وتحديد شروط التعيين بما في ذلك الأتعاب والمكافآت الممنوحة له.
 - تقديم التوصية حول إقالة مدير إدارة المراجعة الداخلية.
 - إبداء الرأي وتقديم التوصية لمجلس الإدارة حول أية عملية تعاقد يرغب المصرف بالقيام بها مع أية مؤسسة متخصصة لإسناد كافة مهمات المراجعة الداخلية إليها.
 - الموافقة على دليل إجراءات المراجعة الداخلية واقتراح تعديله عند الحاجة والتأكد من توفير الموارد البشرية والمالية المطلوبة لتنفيذه.
 - دراسة ومناقشة برنامج العمل الذي تنوي إدارة المراجعة الداخلية في المصرف القيام به.
 - التأكد من وجود تنسيق كافٍ بين إدارة المراجعة الداخلية والمراجعين الخارجيين.
 - دراسة ومناقشة تقارير إدارة المراجعة الداخلية والتأكد من قيام الإدارة العليا في المصرف بمعالجة الملاحظات.

6/9 - دور المراجعة الداخلية في تطبيق مبادئ الحوكمة :

أن الدور الذي يلعبه المراجع الداخلي ولجان المراجعة في إنجاح تطبيق الحوكمة وفي إعداد تقارير مالية تتضمن بيانات ومعلومات مالية تتميز بالدقة والتماثل والملائمة ذلك في الوقت المناسب ما يكسبها ثقة مستخدميها الخارجيين ، خاصة المستثمرين ، ولمعرفة كيف يمكن التأكد من علاقة الربط بين نجاح المراجعة الداخلية في التطبيق السليم للحوكمة يستدعي التعرف على بعض الجوانب المحاسبية لحوكمة الشركات ، والتي مصدرها بالدرجة الأولى المراجع الداخلي ، الذي يعتبر احد أهم ركائز الحوكمة ، ويقدم رؤية موضوعية



لوضع الشركة ، وذلك من خلال تأكيد دقة الحسابات أو تقديم تقارير عن الوضعية المالية للشركة ، ومن هذه الأبعاد نذكر : (عبد الحليم عمر ، 2008)

1 - المساءلة والرقابة المحاسبية :

يعني هذا ضرورة قيام المساهمين بمساءلة أعضاء مجلس الإدارة ، والذين يتعين عليهم توفير البيانات والمعلومات اللازمة ، لان المساهمين لديهم المسؤولية والحق باعتبارهم ملاكا ، وقد أشارت المعايير الموضوعية من قبل بورصة نيويورك للأوراق المالية عام 2003 ، والخاصة بحوكمة الشركات ، إلي ضرورة تفعيل الدور الرقابي للمساهمين من خلال المشاركة في جميع القرارات الأساسية للشركة .

2 - المراجعة الداخلية :

تساعد المراجعة الداخلية في نجاح الحوكمة وبالتالي تحقيق أهداف الشركة من خلال الرقابة الداخلية ، والتي تعمل علي تقييم الأداء من الجانب المحاسبي والمالي للشركة ، خاصة فيما يتعلق بإدارة المخاطر والرقابة عليها ، فالمراجعة الداخلية تساعد في حماية أموال الشركة والخطط الإدارية الموضوعية ، من خلال ضمانه دقة البيانات التي تستخدمها الإدارة في توجيه السياسة العامة للشركة ، والمساهمة في إدخال تحسينات علي الأساليب الإدارية والرقابية المعتمدة .

3 - المراجعة الخارجية :

للمراجعة الخارجية دور مهم وفعال في إنجاح حوكمة الشركات لأنه يقلص أو يقضي علي التعارض بين المساهمين والإدارة كما انه يقضي علي عدم تماثل المعلومات المحاسبية المحتواة بالقوائم المالية ، فالمراجع الخارجي يضيف ثقة ومصداقية علي المعلومات المحاسبية من خلال المصادقة علي القوائم المالية التي تعدها الشركة ، وذلك بعد مراجعتها والتأكد من صحة البيانات والمعلومات الواردة بها ، بحيث يقوم بإعداد تقارير مفصلة ترفق بالقوائم المالية .

4 - لجان المراجعة :

تتمثل مهمة لجان المراجعة في تأكيد صحة البيانات والمعلومات المحاسبية الواردة بالتقارير والقوائم المالية ، وذلك من خلال المراجعة الداخلية والخارجية ، وقد أكدت جل الدراسات المنجزة بخصوص حوكمة الشركات ضرورة وجود مراجعة داخل الشركة ، فهي التي تسهر علي تطبيق الحوكمة وتضمن جودة التقارير المالية وتحقيق الثقة في المعلومات المحاسبية بما يضمن جودتها وبالتالي الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات المناسبة .

5 - تحقيق الإفصاح والشفافية :

أن الإفصاح هو احد المبادئ الأساسية التي تقوم عليها حوكمة الشركات ، حيث أن الإفصاح الأمثل والشفافية في عرض المعلومات المتعلقة بالأداء العام للشركة ، وخاصة المالي والمحاسبي ، يعد من الدعائم الأساسية لنجاح تطبيق الحوكمة وإنتاج المعلومات ذات الجودة العالية ، وبالتالي الساهمة في تحقيق مصالح الأطراف ذات العلاقة بالشركة.

10 - الإطار العملي للدراسة:

1/10 : التحليل الإحصائي للاستبيان والإجابة على أسئلة الدراسة :



أثر تطبيق المراجعة الداخلية كإحدى آليات الحوكمة في الحد من الفساد المالي في المصارف التجارية
د. أبو بكر اعويطيل ؛ د. الصديق اقتبير ؛ د. امحمد أبو سيف
جامعة المرقب

لقد تم تقسيم الاستبيان إلى ثلاثة أجزاء كالتالي:

❖ الجزء الأول : وتمثله البيانات الشخصية لعينة الدراسة :

(المؤهل العلمي - التخصص العلمي - سنوات الخبرة).

❖ الجزء الثاني : ينقسم إلى ثلاثة محاور هي:

المحور الأول : أثر أهلية المراجع الداخلي في تطبيق المراجعة الداخلية كإحدى آليات الحوكمة في الحد من الفساد المالي في المصارف التجارية.

المحور الثاني : أثر استقلالية وموضوعية المراجع الداخلي في تطبيق المراجعة الداخلية كإحدى آليات الحوكمة في الحد من الفساد المالي في المصارف التجارية.

المحور الثالث : أثر جودة أداء عمل المراجع الداخلي في تطبيق المراجعة الداخلية كإحدى آليات الحوكمة في الحد من الفساد المالي في المصارف التجارية.

لقد تم صياغة الاستبيان بالاعتماد على:

مقياس ليكرت الخماسي ، والجدول رقم (1) يوضح الدرجات والمتوسطات المرجحة والأوزان النسبية والرأي العام لعينة الدراسة.

جدول رقم (1)

الدرجات والمتوسطات المرجحة والأوزان النسبية ودرجة التأثير لإجابات مقياس ليكرت الخماسي

الرأي	الدرجة	المتوسط المرجح	الوزن النسبي %	درجة التأثير
لا يؤثر إطلاقاً	1	(1.79 - 1)	(35.8 - 20)	غير مؤثر بالمطلق
لا يؤثر	2	(2.59 - 1.8)	(51.8 - 36)	غير مؤثر
يؤثر نسبياً	3	(3.39 - 2.6)	(67.8 - 52)	متوسط
يؤثر	4	(4.19 - 3.4)	(83.8 - 68)	مؤثر
يؤثر بشدة	5	(5 - 4.20)	(100 - 84)	مؤثر بشدة

مقياس ليكرت الثنائي ، والجدول رقم (1) يوضح رأي العينة وما يقابلها من درجات المساهمة:

جدول رقم (2)

درجات إجابات مقياس ليكرت الثنائي

الدرجة	الرأي
1	لا
2	نعم

والجدول رقم (3) يوضح عدد الاستبيانات التي تم توزيعها والتي تم استلامها من عينة الدراسة.



جدول رقم (3)

عدد الاستبيانات التي تم توزيعها والتي تم استلامها من عينة الدراسة

القياس	الاستبيانات الموزعة	الاستبيانات المفقودة	الاستبيانات المستلمة	الاستبيانات الغير صالحة	الاستبيانات الصالحة للتحليل
العدد	35	3	32	2	30
النسبة	%100	% 8.6	% 91.4	% 5.7	% 85.7

من الجدول رقم (3) يتضح أن نسبة الاستبيانات الصالحة للتحليل هي 85.7 % من العدد الكلي للاستبيانات وهي نسبة مقبولة.

2/10 : أساليب التحليل الإحصائي:

لتحقيق أهداف الدراسة واختبار فرضياتها تم استخدام برنامج (IBM SPSS Statistics 20) لتطبيق الأساليب الإحصائية التالية:

أولاً : الإحصاء الوصفي

للإجابة على السؤال الرئيس للدراسة تم القيام بما يلي:

- 1- حساب التكرارات والنسب المئوية للمعلومات الشخصية لعينة الدراسة.
 - 2- حساب المتوسط المرجح والانحراف المعياري والوزن النسبي لكل عبارة من عبارات الاستبيان.
- ثانياً : الإحصاء الاستدلالي : لاختبار فرضيات الدراسة تم ما يلي:
- حساب معامل ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha) لحساب معاملي الثبات والصدق الداخليين.
 - اختبار (T – Test) (One – Sample statistics) لاختبار صحة فرضيات الدراسة.
- 3/10 : تحليل إجابات العينة على فقرات الاستبانة واختبار فرضياتها :

بالاعتماد على أهداف الدراسة وفرضياتها تم تحليل البيانات المتحصل عليها من الاستبيان والتوصل إلى ما يلي:

Reliability and Validity

أولاً : ثبات وصدق الاستبيان

تم إجراء اختبائي الثبات لبيانات الاستبيان للتأكد من إمكانية الاعتماد على نتائج الدراسة الميدانية في تعميم النتائج ، وذلك من خلال حساب معامل الثبات ألفا كرونباخ.

كما تم إجراء اختبار الصدق للتأكد من أن أداة الدراسة والمتمثلة في الاستبيان تقيس ما أعدت من أجله وتم حسابه عن طريق إيجاد الجذر التربيعي لمعامل الثبات ، وكانت جميعها قيم مقبولة ، وبالتالي يمكن الاعتماد على الاستبيان كأداة لقياس ما أعدت من أجله.

الجدول رقم (4) يوضح معامل الثبات والصدق لبيانات الاستبيان.



جدول رقم (4)

معاملات الثبات والصدق لبيانات الاستبيان

معامل الصدق	معامل الثبات الداخلي Cronbach's Alpha	الاستبيان	
0.776	0.603	أثر أهلية المراجع الداخلي في تطبيق المراجعة الداخلية كإحدى آليات الحوكمة في الحد من الفساد المالي في المصارف التجارية.	المحور الأول
0.838	0.703	أثر استقلالية وموضوعية المراجع الداخلي في تطبيق المراجعة الداخلية كإحدى آليات الحوكمة في الحد من الفساد المالي في المصارف التجارية.	المحور الثاني
0.908	0.825	أثر جودة أداء عمل المراجع الداخلي في تطبيق المراجعة الداخلية كإحدى آليات الحوكمة في الحد من الفساد المالي في المصارف التجارية.	المحور الثالث
0.964	0.930	الاستبيان ككل	

من الجدول رقم (4) يتضح أن أداة الدراسة المتمثلة في الاستبيان تتمتع بما يلي:

1. بصفة الثبات الداخلي كونه حصل على معامل ثبات قدره (0.603-0.703-0.825-0.930)، وهذا يعني أن نتائجها ثابتة إن أعيد استخدامها مرات أخرى على نفس العينة وفي نفس الظروف.
 2. بصفة الصدق الداخلي كونه حصل على معامل صدق قدره (0.776-0.838-0.908-0.964) فهي بذلك صالحة لقياس ما صممت فعلياً لقياسه.
- ثانياً المعلومات الشخصية لعينة الدراسة:

للتعرف على خصائص المعلومات الشخصية لعينة الدراسة والتي تم الحصول عليها من استجابات عينة الدراسة على المحور الأول من الاستبيان ، تم حساب التكرارات والنسب المئوية والتي يمكن تلخيصها فيما يلي:

1 - المؤهل العلمي:

جدول رقم (5)

التكرارات والنسب المئوية للمؤهل العلمي لعينة الدراسة

النسبة المئوية	التكرار	المؤهل العلمي
30%	9	دبلوم
40%	12	بكالوريوس
26.7%	8	ماجستير
3.3%	1	دكتوراه
100%	30	المجموع





يتضح من الجدول رقم (5) أن ذوي المؤهل العلمي (بكالوريوس) هم الأعلى نسبة فقد بلغت نسبتهم (40%) ، يليهم ذوي المؤهل العلمي (دبلوم) حيث بلغت نسبتهم (30%) ، يليهم ذوي المؤهل العلمي (ماجستير) حيث بلغت نسبتهم (26.7%) ، يليهم ذوي المؤهل العلمي (دكتوراه) حيث بلغت نسبتهم (3.3%) ، أي أن (70%) من عينة الدراسة من ذوي المؤهلات الجامعية و فوق الجامعية مما يعطي انطباع بالثقة والأهلية في أراء عينة الدراسة بالاستناد على مؤهلاتهم العلمية.

2 - التخصص العلمي :

جدول رقم (6)

التكرارات والنسب المئوية للتخصصات العلمية لعينة الدراسة

النسبة المئوية	التكرار	التخصص العلمي
80%	24	محاسبة
20%	6	أخرى
100%	30	المجموع

يتضح من الجدول رقم (6) أن المحاسبين هم الأغلبية فقد بلغت نسبتهم (80%) من عينة الدراسة وهذا يؤهلهم للإجابة على الاستبيان ، بالاستناد على تخصصاتهم العلمية.

3 - سنوات الخبرة :

جدول رقم (7)

التكرارات والنسب المئوية لفئات سنوات الخبرة

النسبة المئوية	التكرار	سنوات الخبرة
3.3%	1	أقل من 5 سنوات
20%	6	من 5 إلى 10 سنوات
26.7%	8	من 11 إلى 15 سنة
50%	15	أكثر من 15 سنة
100%	30	المجموع

يتضح من الجدول رقم (7) أن أعلى فئة ذوي خبرة هي فئة (أكثر من 15 سنة) حيث بلغت نسبتهم (50%) من عينة الدراسة ، تليهم فئة ذوي خبرة (من 11 - إلى 15 سنة) حيث بلغت نسبتهم (26.7%) ، تليهم فئة ذوي خبرة (من 5 - إلى 10 سنوات) حيث بلغت نسبتهم (20%) ، تليهم فئة ذوي خبرة (أقل من 5 سنوات) حيث بلغت نسبتهم (3.3%) ، وهذا يشير إلى أن (96.7%) من عينة الدراسة من فئة ذوي خبرة (من 5 سنوات فأكثر) وهذا يؤهلهم للإجابة على أسئلة الاستبيان بموضوعية وثقة ، بالاعتماد على خبرتهم المهنية.

ثالثاً : الإجابة عن السؤال الرئيسي للدراسة:

السؤال الرئيسي للدراسة : هل يوجد أثر لتطبيق المراجعة الداخلية كأحدى آليات الحوكمة في الحد من الفساد المالي في المصارف التجارية الواقعة بمدينة الخمس؟



أثر تطبيق المراجعة الداخلية كإحدى آليات الحوكمة في الحد من الفساد المالي في المصارف التجارية

جامعة المرقب

د. أبو بكر اعويطيل ؛ د. الصديق اقتبير ؛ د. امحمد أبو سيف

الإجابة عن التساؤل الرئيسي للدراسة تكمن في اختبار صحة الفرضيات التالية:

الفرضية الأولى الصفرية:

H_{01} : لا يوجد أثر لأهلية المراجع الداخلي في تطبيق المراجعة الداخلية كإحدى آليات الحوكمة في الحد من الفساد المالي في المصارف التجارية الواقعة بمدينة الخمس.
 $u_0 \leq 3.39: H_{01}$

الفرضية الأولى البديلة:

H_{a1} : يوجد أثر لأهلية المراجع الداخلي في تطبيق المراجعة الداخلية كإحدى آليات الحوكمة في الحد من الفساد المالي في المصارف التجارية الواقعة بمدينة الخمس.
 $u_0 > 3.39: H_{a1}$

ولاختبار صحة الفرضية الصفرية الأولى تم تطبيق اختبار (One sample T-test) بمستوى دلالة $(\alpha = 0.05)$ ومن طرف واحد، والجدول رقم (8) يوضح نتائج هذا الاختبار والقرار الإحصائي الخاص بالفرضية.

الجدول رقم (8)

نتائج اختبار صحة الفرضية الأولى والقرار الإحصائي الخاص بها

القرار الإحصائي	الدلالة الإحصائية	الانحراف المعياري	المتوسط	df درجات الحرية	قيمة احتمال المعنوية Sig	T المحسوبة
ترفض الفرضية الصفرية	دال احصائياً	0.386	4.47	29	0.000	15.326

من الجدول رقم (8) يتضح أن قيمة متوسط إجابات عينة الدراسة هو (4.47) وهو أكبر من المتوسط الافتراضي لمجتمع الدراسة والذي تبلغ قيمته (3.39) وأن قيمة احتمال المعنوية Sig أصغر من (0.05) وهذا يعني أن الفرق بين المتوسطين دل إحصائياً ، عليه ترفض الفرضية الأولى الصفرية وتحل محلها الفرضية البديلة الأولى والتي تنص على ما يلي:

H_{a1} : يوجد أثر لأهلية المراجع الداخلي في تطبيق المراجعة الداخلية كإحدى آليات الحوكمة في الحد من الفساد المالي في المصارف التجارية الواقعة بمدينة الخمس.
 $u_0 > 3.39: H_{a1}$

وهذا يعني أن رأي عينة الدراسة يشير إلى وجود أثر لأهلية المراجع الداخلي في تطبيق المراجعة الداخلية كإحدى آليات الحوكمة في الحد من الفساد المالي في المصارف التجارية الواقعة بمدينة الخمس.

وتم اجراء بعض عمليات الاحصاء الوصفي لاستجابات عينة الدراسة على عبارات الاستبيان،

والجدول (9) يوضح أن الرأي العام لعينة الدراسة:



جدول رقم (9)

إحصاءات آراء عينة الدراسة بخصوص أثر أهلية المراجع الداخلي في تطبيق المراجعة الداخلية كإحدى آليات الحوكمة في الحد من الفساد المالي في المصارف التجارية الواقعة بمدينة الخمس

درجة التأثير	الوزن النسبي %	الانحراف المعياري	المتوسط	لا يؤثر إطلاقاً	لا يؤثر	يؤثر نسبياً	يؤثر	يؤثر بشدة	المقياس	أثر أهلية المراجع الداخلي في تطبيق المراجعة الداخلية كإحدى آليات الحوكمة في الحد من الفساد المالي في المصارف التجارية.	مسلسل
مؤثر بشدة	93.4	0.802	4.67	-	2	-	4	24	التكرار	وجود مستوى تعليمي عالي للمراجع الداخلي بالمصرف.	1
				-	6.7	-	13.3	80	النسبة %		
مؤثر بشدة	90.8	0.681	4.54	-	2	-	11	18	التكرار	الخبرة المهنية والمعرفة بعمليات وإجراءات المؤسسة المصرفية.	2
				-	3.3	-	36.7	60	النسبة %		
مؤثر بشدة	89.4	0.730	4.47	-	1	1	11	17	التكرار	الشهادة المهنية التي يحصل عليها المراجع الداخلي.	3
				-	3.3	3.3	36.7	56.7	النسبة %		
مؤثر بشدة	87.4	0.490	4.37	-	-	-	19	11	التكرار	التدريب المستمر للمراجع الداخلي.	4
				-	-	-	63.3	36.7	النسبة %		
مؤثر	83.4	0.699	4.17	-	-	5	15	10	التكرار	يملك المراجع الداخلي المعرفة الكافية بالمعايير الدولية للمراجعة الداخلية.	5
				-	-	16.7	50	33.3	النسبة %		
مؤثر بشدة	92.6	0.556	4.63	-	-	1	9	20	التكرار	التأهيل الفني والعملية لدى المراجع الداخلي لتفعيل مبادئ الحوكمة.	6

والجدول (10) يبين إجابة عينة الدراسة على السؤال التالي:

هل تساهم أهلية المراجع الداخلي في الحد من الفساد المالي في المصارف التجارية؟

لا	نعم	المقياس	هل تساهم أهلية المراجع الداخلي في الحد من الفساد المالي في المصارف التجارية؟
0	30	التكرار	
0	100	% النسبة	

من الجدول (10) يتبين أن 100% من عينة الدراسة ترى أن أهلية المراجع الداخلي تساهم في الحد من الفساد المالي في المصارف التجارية.



أثر تطبيق المراجعة الداخلية كإحدى آليات الحوكمة في الحد من الفساد المالي في المصارف التجارية د. أبو بكر اعويطيل ؛ د. الصديق اقتبير ؛ د. امحمد أبو سيف

جامعة المرقب

الفرضية الثانية الصفرية:

H_{02} : لا يوجد أثر استقلالية وموضوعية المراجع الداخلي في تطبيق المراجعة الداخلية كإحدى آليات الحوكمة

في الحد من الفساد المالي في المصارف التجارية الواقعة في منطقة الخمس. $u_0 \leq 3.39: H_{02}$

الفرضية الثانية البديلة:

H_{a2} : يوجد أثر استقلالية وموضوعية المراجع الداخلي في تطبيق المراجعة الداخلية كإحدى آليات الحوكمة في

الحد من الفساد المالي في المصارف التجارية الواقعة في منطقة الخمس. $u_0 > 3.39: H_{a2}$

ولاختبار صحة الفرضية الصفرية الثانية تم تطبيق اختبار (One sample T-test) بمستوى دلالة $(\alpha = 0.05)$ ومن طرف واحد، والجدول رقم (11) يوضح نتائج هذا الاختبار والقرار الإحصائي الخاص بالفرضية.

الجدول رقم (11)

نتائج اختبار صحة الفرضية الثانية والقرار الإحصائي الخاص بها

القرار الإحصائي	الدلالة الإحصائية	الانحراف المعياري	المتوسط	df درجات الحرية	قيمة احتمال المعنوية Sig	T المحسوبة
ترفض الفرضية الصفرية	دال احصائياً	0.594	3.592	25	0.0475	1.735

من الجدول رقم (11) يتضح أن قيمة متوسط إجابات عينة الدراسة هو (3.592) وهو أكبر من المتوسط الافتراضي لمجتمع الدراسة والذي تبلغ قيمته (3.39) وأن قيمة احتمال المعنوية Sig أصغر من (0.05) وهذا يعني أن الفرق بين المتوسطين دال إحصائياً ، عليه ترفض الفرضية الثانية الصفرية وتحل محلها الفرضية البديلة الثانية التي تنص على ما يلي:

H_{a2} : يوجد أثر استقلالية وموضوعية المراجع الداخلي في تطبيق المراجعة الداخلية كإحدى آليات الحوكمة في

الحد من الفساد المالي في المصارف التجارية الواقعة بمدينة الخمس. $u_0 > 3.39: H_{a2}$

وهذا يعني أن رأي عينة الدراسة يشير إلى وجود أثر لاستقلالية وموضوعية المراجع الداخلي في تطبيق المراجعة الداخلية كإحدى آليات الحوكمة في الحد من الفساد المالي في المصارف التجارية الواقعة بالخمس.

تم اجراء بعض عمليات الاحصاء الوصفي لاستجابات عينة الدراسة على عبارات الاستبيان، والجدول (12) يوضح أن الرأي العام لعينة الدراسة:



جدول رقم (12)

إحصاءات آراء عينة الدراسة بخصوص أثر استقلالية وموضوعية المراجع الداخلي في تطبيق المراجعة الداخلية كإحدى آليات الحوكمة في الحد من الفساد المالي في المصارف التجارية الواقعة في منطقة الخمس

مستل	أثر استقلالية وموضوعية المراجع الداخلي في تطبيق المراجعة الداخلية كإحدى آليات الحوكمة في الحد من الفساد المالي في المصارف التجارية.	المعيار	يؤثر بشدة	يؤثر	يؤثر نسبياً	لا يؤثر	لا يؤثر إطلاقاً	المتوسط	الانحراف المعياري	الوزن النسبي %	درجة التأثير
1	ارتباط المراجع الداخلي بلجنة المراجعة ومجلس الإدارة والتفاعل المباشر معهم مع إيصال التقارير لهم بشكل دوري.	التكرار	20	8	-	2	-	4.53	0.819	90.6	مؤثر بشدة
		النسبة %	66.7	26.7	-	6.7	-				
2	استقلالية المراجع الداخلي من الناحيتين الفعلية والذهنية في أداء عمله وتحديد نطاق تدخله وتمكينه من الوصول إلى السجلات وغير ذلك.	التكرار	13	16	-	1	-	4.37	0.669	87.4	مؤثر بشدة
		النسبة %	43.3	53.3	-	3.3	-				
3	عدم تحيز المراجع الداخلي وتجنیه لتضارب المصالح.	التكرار	18	12	-	-	-	4.60	0.498	92	مؤثر بشدة
		النسبة %	60	40	-	-	-				
4	تعيين المراجع الداخلي وتحديد أتعابه وترقيته والاستغناء عنهم من قبل الإدارة العليا ولجنة المراجعة.	التكرار	19	11	-	-	-	4.63	0.490	92.6	مؤثر بشدة
		النسبة %	63.3	36.7	-	-	-				
5	تدعيم استقلال المراجع الداخلي وتحديد مسؤولياته وتقييم كفاءته.	التكرار	14	15	-	1	-	4.40	0.675	88	مؤثر بشدة
		النسبة %	46.7	50	-	3.3	-				
6	قيام المراجع الداخلي بأداء عمله المهني بكل موضوعية ونزاهة دون الخضوع لأي تأثيرات.	التكرار	19	10	-	1	-	4.59	0.679	91.8	مؤثر بشدة

والجدول (13) يبين إجابة عينة الدراسة على السؤال التالي:

هل تساهم استقلالية وموضوعية المراجع الداخلي في الحد من الفساد المالي في المصارف التجارية ؟

المقياس	نعم	لا
التكرار	30	0
النسبة %	100	0

هل تساهم استقلالية وموضوعية المراجع الداخلي في الحد من الفساد المالي في المصارف التجارية ؟



أثر تطبيق المراجعة الداخلية كإحدى آليات الحوكمة في الحد من الفساد المالي في المصارف التجارية

د. أبو بكر اعويطيل ؛ د. الصديق اقتبير ؛ د. امحمد أبو سيف

من الجدول (13) يتبين أن 100 % من عينة الدراسة ترى أن استقلالية وموضوعية المراجع الداخلي تسهم في الحد من الفساد المالي في المصارف التجارية.

السؤال الفرعي الثالث:

ما هو دور للمراجعة الداخلية في التفاعل الجيد مع باقي أطراف الحوكمة لتطبيق حوكمة المؤسسات في المصارف التجارية الواقعة في منطقة الخمس؟

للإجابة عن السؤال الثالث للدراسة تم اختبار صحة الفرضية الثالثة التي تنص على ما يلي:

الفرضية الثالثة الصفرية:

H_{03} : لا يوجد اثر لجودة أداء عمل المراجع الداخلي في تطبيق المراجعة الداخلية كإحدى آليات الحوكمة في الحد م الفساد المالي في المصارف التجارية.

$$u_0 \leq 3.39: H_{03}$$

الفرضية الثالثة البديلة:

H_{a3} : يوجد اثر لجودة أداء عمل المراجع الداخلي في تطبيق المراجعة الداخلية كإحدى آليات الحوكمة في الحد م الفساد المالي في المصارف التجارية.

$$u_0 > 3.39: H_{a3}$$

ولاختبار صحة الفرضية الصفرية الثالثة تم تطبيق اختبار (One sample T-test) بمستوى دلالة $(\alpha = 0.05)$ ومن طرف واحد، والجدول رقم (14) يوضح نتائج هذا الاختبار والقرار الإحصائي الخاص بالفرضية.

الجدول رقم (14)

نتاج اختبار صحة الفرضية الثالثة والقرار الإحصائي الخاص بها

القرار الإحصائي	الدلالة الإحصائية	الانحراف المعياري	المتوسط	df درجات الحرية	قيمة احتمال المعنوية Sig	T المحسوبة
ترفض الفرضية الصفرية	دال احصائياً	0.540	4.316	29	0.000	9.397

من الجدول رقم (14) يتضح أن قيمة متوسط إجابات عينة الدراسة هو (4.316) وهو أكبر من المتوسط الافتراضي لمجتمع الدراسة والذي تبلغ قيمته (3.39) وأن قيمة احتمال المعنوية Sig أصغر من (0.05) وهذا يعني أن الفرق بين المتوسطين دال إحصائياً ، عليه ترفض الفرضية الثالثة الصفرية ويتحل محلها الفرضية البديلة الثالثة والتي تنص على ما يلي:

H_{a3} : يوجد اثر لجودة أداء عمل المراجع الداخلي في تطبيق المراجعة الداخلية كإحدى آليات الحوكمة في الحد م الفساد المالي في المصارف التجارية.

$$u_0 > 3.39: H_{a3}$$

وهذا يعني أن رأي عينة الدراسة يشير إلى وجود اثر لجودة أداء عمل المراجع الداخلي في تطبيق المراجعة الداخلية كإحدى آليات الحوكمة في الحد من الفساد المالي في المصارف التجارية



تم إجراء بعض عمليات الإحصاء الوصفي لاستجابات عينة الدراسة على عبارات الاستبيان، والجدول (15) يوضح أن الرأي العام لعينة الدراسة:

جدول رقم (15)

إحصاءات آراء عينة الدراسة بخصوص وجود أثر لجودة أداء عمل المراجع الداخلي في تطبيق المراجعة الداخلية كإحدى آليات الحوكمة في الحد من الفساد المالي في المصارف التجارية

مستل	وجود أثر لجودة أداء عمل المراجع الداخلي في تطبيق المراجعة الداخلية كإحدى آليات الحوكمة في الحد من الفساد المالي في المصارف التجارية.	المقياس	تكرار	النسبة %	لا يؤثر	لا يؤثر إطلاقاً	المتوسط	المعياري	الوزن النسبي %	درجة التأثير
1	بذل المراجع الداخلي العناية المهنية اللازمة عند أداء مهام عمله بالمصرف.	التكرار	11	36.7	2	-	4.23	0.774	84.6	مؤثر بشدة
		النسبة %	17	56.7	6.7	-				
2	كفاية مدى ونطاق عمل المراجع الداخلي.	التكرار	19	63.3	2	-	4.50	0.820	90	مؤثر بشدة
		النسبة %	9	30	6.7	-				
3	دعم الإدارة العليا لوظيفة المراجع الداخلي.	التكرار	17	56.7	1	-	4.50	0.682	90	مؤثر بشدة
		النسبة %	12	40	3.3	-				
4	دقة وكفاية برنامج المراجعة الداخلية بالمصرف.	التكرار	12	40	1	-	4.30	0.702	86	مؤثر بشدة
		النسبة %	16	53.3	3.3	-				
5	مراجعة كفاءة وفعالية وظائف المؤسسة المصرفية.	التكرار	9	30	2	-	4.17	0.747	83.4	مؤثر بشدة
		النسبة %	19	63.3	6.7	-				
6	تقديم الخدمات الاستشارية للمؤسسة المصرفية.	التكرار	10	33.3	1	-	4.23	0.679	84.6	مؤثر بشدة
		النسبة %	18	60	3.3	-				
7	المراقبة والمتابعة بعد القيام بعملية المراجعة للتأكد من مدى الالتزام بالتوصيات المقدمة للمؤسسة المصرفية.	التكرار	14	46.7	1	-	4.23	0.858	84.6	مؤثر بشدة
		النسبة %	10	33.3	3.3	-				
8	فحص جودة الأداء عن طريق أطراف من خارج المصرف.	التكرار	20	66.7	2	1	4.37	1.098	87.4	مؤثر بشدة
		النسبة %	5	16.7	6.7	3.3				

والجدول (16) يبين إجابة عينة الدراسة على السؤال التالي:

هل تساهم جودة أداء عمل المراجع الداخلي في الحد من الفساد المالي في المصارف التجارية؟

لا	نعم	المقياس
0	30	التكرار
0	100	النسبة %

من الجدول (16) يتبين أن 100 % من عينة الدراسة ترى أن جودة أداء عمل المراجع الداخلي تساهم في الحد من الفساد المالي في المصارف التجارية.



11 - النتائج :

من خلال التحليل الإحصائي لاستجابات عينة الدراسة على أسئلة الاستبيان ، ومن خلال اختبار فرضيات الدراسة تم التوصل إلى النتائج الآتية :

1 - يوجد أثر لأهلية المراجع الداخلي في تطبيق المراجعة الداخلية كإحدى آليات الحوكمة في الحد من الفساد المالي في المصارف التجارية الواقعة في منطقة الخمس ، حيث أن الأكثر تأثيراً يتمثل في وجود مستوى تعليمي عالي للمراجع الداخلي بالمصرف ، وأن (100 %) من عينة الدراسة ترى أن أهلية المراجع الداخلي تسهم في الحد من الفساد المالي في المصارف التجارية.

2 - يوجد أثر استقلالية وموضوعية المراجع الداخلي في تطبيق المراجعة الداخلية كإحدى آليات الحوكمة في الحد من الفساد المالي في المصارف التجارية الواقعة في منطقة الخمس، حيث أن الأكثر تأثيراً يتمثل في تعيين المراجع الداخلي وتحديد أتعابه وترقيته والاستغناء عنهم من قبل الإدارة العليا ولجنة المراجعة، وإن (100 %) من عينة الدراسة ترى أن استقلالية وموضوعية المراجع الداخلي تسهم في الحد من الفساد المالي في المصارف التجارية.

3 - يوجد أثر لجودة أداء عمل المراجع الداخلي في تطبيق المراجعة الداخلية كإحدى آليات الحوكمة في الحد من الفساد المالي في المصارف التجارية الواقعة في منطقة الخمس، حيث أن الأكثر تأثيراً يتمثل في كفاية مدى ونطاق عمل المراجع الداخلي، وإن (100 %) من عينة الدراسة ترى أن جودة أداء عمل المراجع الداخلي تسهم في الحد من الفساد المالي في المصارف التجارية.

4 - إن نتائج الدراسة تتفق مع الدراسات السابقة والتي تم الإشارة إليها في هذه الدراسة من أن تطبيق مبادئ وقواعد آليات حوكمة الشركات لها اثر في مكافحة الفساد المالي .

12 - التوصيات :

في ضوء النتائج التي توصلت إليها الدراسة يوصي الباحثون بالآتي :

1 - زيادة الاهتمام بأهلية المراجع الداخلي من خلال إقامة برامج تدريبية داخلية وخارجية بشكل مستمر لضمان رفع مستوى كفاءتهم في مجال الحوكمة للحد من الفساد المالي بالمصارف التجارية ، وأيضاً المعرفة الكافية بالمعايير الدولية للمراجعة الداخلية، ومواكبتهم بالتقنيات الحديثة والاستعانة بالخبراء في مجال التخصص.

2 - زيادة الاهتمام باستقلالية المراجع الداخلي من الناحيتين الفعلية والذهنية في أداء عمله وتحديد نطاق تدخله وتمكينه من الوصول إلى السجلات المطلوبة ، وقيامه بأداء عمله المهني بكل موضوعية ونزاهة دون الخضوع لأي تأثيرات، للحد من الفساد المالي بالمصارف التجارية.

3 - زيادة الاهتمام بجودة أداء عمل المراجع الداخلي من خلال بذل المراجع الداخلي العناية المهنية اللازمة عند أداء مهام عمله بالمصرف وذلك للحد من الفساد المالي بالمصارف التجارية.

4 - تطوير القوانين واللوائح والتشريعات التي تنظم مهنة المراجعة الداخلية بالمصارف التجارية لتطبيق مبادئ الحوكمة للحد من الفساد المالي بالمصارف التجارية.



5 - التواصل مع المؤسسات المصرفية في العالم الخارجي للتزود بالخبرات والمعرفة اللازمة لتطبيق السليم للحوكمة المؤسسات للحد من الفساد المالي بالمصارف التجارية.

6 - زيادة الوعي لأهمية المراجعة الداخلية ودورها في تطبيق حوكمة المؤسسات للحد من الفساد المالي بالمصارف التجارية من خلال عقد الاشتراك في المؤتمرات والندوات وورش العمل المتخصصة.

14 - المرجع :

أولاً : المراجع باللغة العربية:

أ - الدوريات والمجلات :

1- إبراهيم السيد المليحي ، دراسة واختبار تأثير آليات حوكمة الشركات علي فجوة التوقعات في بيئة الممارسة المهنية في مصر ، الكويت ، 2008 .

2- احمد زكريا الصيام ، دور الحاكمية في الحد من تداعيات الأزمة المالية علي بورصة عمان ، مجلة العلوم الإنسانية ، العدد 42 ، 2009 .

3- تيسير زاهر وغدوان علي وأحمد خضر ، الحوكمة المؤسساتية ودورها في الحد من الفساد المالي والإداري في القطاع المصرفي الخاص في سورية ، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية ، العدد 4 ، المجلد 36 ، سورية ، 2014 .

4- رأفت حسين مطير ، آليات تدعيم دور المراجعة الخارجية في حوكمة الشركات ، الجامعة الإسلامية ، 2014 .

5- عوض قسمة صابر ، آليات الحوكمة وأثرها علي الأداء المتميز ، دراسة تحليلية في عينة من المصارف الأهلية العراقية ، مجلة الإدارة والاقتصاد ، جامعة القادسية ، العدد 23 ، المجلد 6 ، العراق ، 2017 .

6- محمد عبد الحليم عمر ، محاضرة الجوانب المحاسبية للحوكمة ، دورة حوكمة الشركات ، جامعة الأزهر ، مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي ، 2008 .

ب - المؤتمرات العلمية :

1- خالد ضحاوى ، قياس ممارسات المسؤولية الاجتماعية والإفصاح عنها (نحو بيئة تنافسية مستدامة) ، المؤتمر السنوي الثالث للمسؤولية الاجتماعية للشركات ، مارس ، 2010 .

2- سناء عبد الكريم الخلاق ، حوكمة المؤسسات المالية ودورها في التصدي للالتزامات المالية (التجربة الماليزية) ، مؤتمر السابع لكلية الاقتصاد والعلوم الإدارية ، الأردن ، 2009 .

ج - الرسائل العلمية :

1- إبراهيم اسحق نسمان ، دور أدارت المراجعة الداخلية في تفعيل مبادئ الحوكمة (دراسة تطبيقية علي قطاع المصارف العاملة في فلسطين) ، رسالة ماجستير ، كلية التجارة ، الجامعة الإسلامية ، غزة فلسطين ، 2009 .



أثر تطبيق المراجعة الداخلية كإحدى آليات الحوكمة في الحد من الفساد المالي في المصارف التجارية.....

د. أبو بكر اعويطيل ؛ د. الصديق اقتبير ؛ د. امحمد أبو سيف

2- أنس ناظم عبد الستار ، آليات الحوكمة ودورها في الحد من الفساد المالي والإداري في الشركات المملوكة للدولة ، مشروع تخرج بكالوريوس ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة القادسية ، 2017 .

3- سناء كامل عبد المغيت ، دور المراجعة الداخلية في الحد من مخالفات التزوير والاختلاس في القطاع العام (دراسة ميدانية) ، رسالة ماجستير ، كلية الدراسات العليا ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، 2009 .

د - مواقع على الانترنت :

(1)- [ليبيا من بين أكثر الدول فسادا/](https://www.218tv.net/ليبيا من بين أكثر الدول فسادا/)

(2)- [دليل-الحوكمة](https://cbl.gov.ly دليل-الحوكمة)

ثانياً : المراجع باللغة الانجليزية :

(1) - Bila, Zaroug, O, & Twafik, Omar I, (2018), The Influence of Internal Auditing effectiveness Corporate Governance in the Banking Sector in Oman, European Scientific Journal, March 2018 edition Vol.14, No.7, PP, 257-271.

(2) - In'airat, M, (2015), The Role of Corporate Governance in Fraud Reduction - A Percepti Study Fraud Reduction - in the Saudi Arabia Business Environment, Journal of Accounting and Finanon ce, Ibn Rushd College for Management Sciences, Vol, 15 (2) 2015, PP, 119-128.

(3) - Rabrenovic, M, Sherif, H & Reeh, K, (2018), The corporate governance mechanism and its role in the reduction of financial and administrative corruption, International Journal of Scientific and Research Publications, Volume 8, Issue 4, April 2018, PP, 120-138.

Summary

This study aims to identify the impact of the application of internal audit as one of the governance mechanism in reducing financial corruption commercial banks of Alkumes cityk, The study concludes the impact of the internal auditors eligibility in applying the internal audit as one of the governance mechanism in reducing financial corruption, existence of the quality of performance of the internal auditor work in the application of internal audit , there is an impact of the objectivity and independence of the internal auditor in the application of internal audit as one of the governance mechanism in reducing financial corruption in commercial banks, The study recommends increasing the attention to the internal auditor eligibility through the establishment of internal and external training programs on an ongoing basis to ensure their level of competence in the field of governance, the need to pay attention to the independence of develop laws , regulations and legislations that regulate the profession of internal auditing in commercial banks.

Key words: financial corruption, governance, internal audit.

